

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ٩٥

الاثنين، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد طومسون (فيجي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد
هاتاراي (نيبال).

البند ١١١ من جدول الأعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة
١٢ من ميثاق الأمم المتحدة

البند ١٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

مذكرة من الأمين العام (A/71/300)

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة
(A/71/764/Add.8).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): كما يعلم الأعضاء،
يخوّل الأمين العام بإخطار الجمعية العامة، وفقا لأحكام الفقرة
٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وبموافقة مجلس الأمن،
بالمسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين التي يتناولها
مجلس الأمن حاليا، وكذلك بالمسائل التي توقف المجلس عن
تناولها. وفي ذلك السياق، معروض على الجمعية العامة مذكرة
من الأمين العام صدرت بوصفها الوثيقة A/71/300.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل الشرع في
أعمالنا، ووفقا للممارسة المتبعة، أود أن أوجه انتباه الجمعية
العامة إلى الوثيقة A/71/764/Add.8، التي يبلغ فيها الأمين العام
رئيس الجمعية العامة بأنه منذ إصدار رسالته الواردة في الوثيقة
A/71/764/Add.7، سددت لييبا المبلغ اللازم لخفض متأخراتها
إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بتلك الوثيقة؟

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالمعلومات

الواردة في الوثيقة A/71/764/Add.8؟

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم
التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد
المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org).
وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1727000 (A)



في مجلس الأمن بشأن أساليب عمله، وكذلك أثناء المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وعقب ذلك، ستغطي جميع التقارير في المستقبل الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

ويعهد ميثاق الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي العام الماضي، وبتأييد من جميع أعضاء الأمم المتحدة، سعى المجلس إلى الاضطلاع بمسؤولياته بحمة والحض على إيجاد حلول سلمية للنزاعات والقيام بطائفة من أنشطة حفظ السلام وبناء السلام في جميع أرجاء العالم.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، التي تغطي الأشهر الـ ١٧ بسبب الانتقال إلى إطار الإبلاغ الجديد، اتخذ المجلس ١٠٢ من القرارات و ٣١ بيانا رئاسيا وأصدر ١٥٠ بيانا صحفيا. وقد عقد المجلس في الفترة قيد الاستعراض ٣٥٦ جلسة رسمية منها ٣٣١ جلسة عامة.

وظلت الأوضاع في أفريقيا محور تركيز المجلس. وعقدت اجتماعات متواترة بشأن بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وجنوب السودان. وشغلت الحالة في الشرق الأوسط مكانة بارزة في جدول أعمال المجلس. وعقدت جلسات بشأن الحالة في ليبيا، وسورية، والعراق واليمن، وقضية فلسطين، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، ولبنان. كما رصد المجلس بانتظام الحالة في أفغانستان. ونظر المجلس دوريا في الحالة في أوكرانيا والمناطق المحيطة بها، وواصل رصد بعثة الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو، والحالة في البوسنة والهرسك.

وقام المجلس بخمس بعثات إلى أفريقيا، شملت بوروندي في كانون الثاني/يناير؛ وغينيا - بيساو ومالي والسنغال في شهر آذار/مارس؛ والصومال وكينيا في أيار/مايو؛ وجنوب السودان في أيلول/سبتمبر؛ وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا في

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند ١١١ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

البند ٢٨ من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمن

تقرير مجلس الأمن (A/71/2)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى رئيس مجلس الأمن، سعادة السيد عمرو عبد اللطيف أبو العطا، لعرض تقرير المجلس.

السيد أبو العطا (مصر) (رئيس مجلس الأمن) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على تنظيم جلسة اليوم. وبصفتي رئيس مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس، يشرفني أن أعرض التقرير السنوي للمجلس (A/71/2) الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٥ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

وأود أن أتقدم بالشكر إلى وفد اليابان الذي، أعد بصفته رئيسا لمجلس الأمن في شهر تموز/يوليه ٢٠١٦، مقدمة التقرير. وساهم أعضاء المجلس أيضا في إعداد التقرير. وأتوجه بالشكر للأمانة العامة على قيامها بتجميع التقرير، ولجميع المشاركين في إصداره.

ويتضمن هذا التقرير التغييرات المنصوص عليها في مذكرة الرئيس المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (S/2015/944). إن القرار أخذ في الاعتبار آراء الدول الأعضاء التي أعربت عنها خلال المناقشة بشأن بند جدول الأعمال المعنون "تقرير مجلس الأمن" في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة (انظر A/70/PV.51) وفي المناقشات المواضيعية

وفي أعقاب ست دورات من استطلاع رأي شكلي، عقدت أولها في شهر تموز/يوليه ٢٠١٦، إعتد المجلس بالتزكية القرار ٢٣١١ (٢٠١٦)، الذي أوصى الجمعية العامة بتعيين السيد أنطونيو غوتيريش أميناً عاماً للأمم المتحدة لفترة تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، إتخذ المجلس بالتزكية القرار ٢٣٢٤ (٢٠١٦) للإشادة بالأمين العام المنتهية ولايته، السيد بان كي - مون.

وأنتقل إلى مناقشة الدول الأعضاء للتقرير صباح هذا اليوم وسأنتقل آراء الأعضاء في الجمعية العامة إلى زملائي في مجلس الأمن.

السيدة ساباغ مونيوت دي لا بينيا (شيلي) (تكلمت بالاسبانية): ترحب شيلي بتقديم أحدث تقرير لمجلس الأمن (A/71/2)، لأنه يسهم في تحقيق ما يلزم من شفافية ومساءلة من جانب المجلس إزاء الجمعية فيما يتعلق بالقرارات والتدابير المعتمدة من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

ونبرز القسم الثالث، من الجزء المعنون "المسائل الأخرى التي نظر فيها مجلس الأمن"، التي تشير إلى توصيته المتعلقة باختيار وتعيين الأمين العام والعملية الجديدة للقيام بذلك، مع موجز للجلسات، والمشاورات والقرارات، والرسائل التي وجهها المجلس في هذا الصدد.

على الرغم من أننا نحبذ نهجاً يتسم بمزيد من التحليل في هذا المجال، فإن التقرير المعروض علينا اليوم هو سجل عام هام ومتابعة عملية الاختيار والتعيين وبشأن المرشحين المتقدمين، مما يرسى سابقة بالنسبة للتقارير المقبلة ويسهم، بتلك الطريقة، في شفافية المعلومات داخل المنظومة وضمان تنفيذ المعايير وتحسين المنظومة، كما شهدنا في بدء العملية من الرسالة المشتركة من رئيسي الجمعية العامة والمجلس المعينين في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (A/70/623)، وفقاً للمعايير المنصوص عليها في القرار ٦٩/٣٢١.

تشيرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وقام المجلس أيضاً بزيارة إلى مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا أثناء بعثاته التي جرت خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وجامعة الدول العربية في القاهرة في أيار/مايو ٢٠١٥.

وأشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بموجب القرار ٢٢٦١ (٢٠١٦). وفي نفس الفترة، بلغت بعثتان هما، عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، المراحل النهائية لنشر هذه القوات.

وظلت المسائل المواضيعية والعامة والشاملة لعدة قطاعات من بين أولويات المجلس، بما في ذلك منع الانتشار، والأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية، وحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، والأطفال والنزاع المسلح، والمرأة والسلام والأمن، وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، وإصلاح قطاع الأمن، والجزءات، والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والسلام والأمن في أفريقيا، وسيادة القانون. وعقد المجلس مناقشتين مفتوحتين سنويتين بشأن أساليب عمله. وبعد المناقشة الثانية التي جرت في شهر تموز/يوليه ٢٠١٦ (انظر S/PV.7740)، نظر المجلس والوفود المعنية من عموم الأعضاء، في تنفيذ المذكرة S/2010/507 والمذكرات الأخرى ذات الصلة في تحديد الممارسات الناجحة، وكذلك أوجه القصور المحتملة، ونظر في إدخال التعديلات اللازمة. وبدأ الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، مداورات بشأن الأفكار والمقترحات المحددة المقدمة في المناقشة المفتوحة، ويعمل على استعراض وتحديث المذكرة S/2010/507.

ونظر المجلس في عمل المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا وواصل رصد الحالات التي أحالها إلى المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالحالة في كل من دارفور وليبيا.

حين أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد أعادت تأكيد الحاجة إلى تقديم تقرير سنوي عن عمل مجلس الأمن يكون شاملاً وتحليلياً. فيلى متى يتعين علينا أن ننتظر هذا الإجراء الشكلي والفني ليصبح ممارسة للمساءلة الحقيقية للجمعية العامة تتيح لجميع الدول الأعضاء تقييم أسباب وآثار الإجراءات المتخذة من قبل مجلس الأمن؟ ونكرر التأكيد على أن مجلس الأمن، في سياق الاضطلاع بالمهام الملقاة على عاتقه كجزء من مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، يتصرف باسم جميع الدول الأعضاء. وعلى هذا النحو، يجب على المجلس أن يمثل للالتزام المنصوص عليه في المادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق بتقديم تقارير خاصة عن أعماله لتتضمن فيها الجمعية العامة.

وتؤكد كوبا مجدداً قلقها إزاء انعدام الشفافية والديمقراطية في مجلس الأمن. وفي حين كانت هناك زيادة خلال الفترة قيد الاستعراض في عدد الجلسات العلنية وعملية غير مسبوقه للتشاور وتبادل الآراء مع الدول الأعضاء في اختيار وتعيين الأمين العام، يواصل المجلس ميله إلى العمل في السرّ أساساً واتخاذ القرارات دون أخذ شواغل الأعضاء غير الدائمين في الاعتبار.

وهناك حاجة إلى القيام بتغييرات عاجلة في أساليب عمل مجلس الأمن تسمح بالمشاركة الحقيقية من جانب جميع أعضائه في عمله وفي عملية اتخاذ القرارات. ويشمل ذلك إضفاء الطابع الرسمي على نظامه الداخلي، الذي ظلّ مؤقتاً على مدى أكثر من ٧٠ عاماً. وبناء على ذلك، تقترح كوبا مرة أخرى أن تكون المشاورات وراء الأبواب المغلقة في مجلس الأمن هي الاستثناء، وأن توسّع عضويته في الفئتين - الدائمة وغير الدائمة - دون معايير انتقائية أو تمييزية، وذلك بهدف إيجاد سبيل انتصاف من عدم كفاية تمثيل البلدان النامية في المجلس، وعدم استمرار حق النقض غير الديمقراطي والذي فات أوامه.

وإلى جانب التغييرات في أساليب العمل وتركيبه أعضاء مجلس الأمن، ينبغي أن يعدل المجلس مهامه لتلائم الولاية

وفيما يتعلق بمسألة تطبيق المذكرة الصادرة عن رئيس مجلس الأمن الواردة في الوثيقة S/2010/507، نخطط علمياً مع الاهتمام بالإشارة إلى مذكرة رئيس مجلس الأمن الواردة في الوثيقة S/2016/619، بشأن التدابير الرامية إلى تيسير إعداد الأعضاء المنتخبين الجدد وتحسين عملية اختيار وإعداد رؤساء الهيئات الفرعية، وهي مسألة نحث على مواصلة معالجتها عند استكمال المذكرة ٥٠٧.

وينبغي أن يكون التقرير السنوي أداة مفيدة للمساءلة فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس، وبالتالي ينبغي أن يُكرّس جزء من التقرير لهذا الموضوع، الذي ينبغي أن يتضمن سحلاً بالتقدم المحرز في تنفيذ المذكرات من الرئيس وغيرها من أساليب العمل، على النحو الموصى به من قبل الدول الأعضاء وفريق المساءلة والاتساق والشفافية، الذي تتمتع شيلي بالعضوية فيه. وكما هو الحال فيما يتعلق بالتقرير الذي ناقشه اليوم، يحدونا الأمل في أن تواصل تقارير المجلس المقبلة تجسيد التقدم المحرز والتحديات التي يواجهها المجلس بشأن أساليب عمله، بما في ذلك تحسين استخدام الأدوات الموضوعية تحت تصرفه لكفالة الشفافية والمشروعية في أعماله، مثل اجتماعات التلخيص، وهي أداة رسمية هامة تحت تصرف الأعضاء غير الدائمين مستخدمة، في رأينا، على نحو ضعيف.

وأخيراً، فإننا نحث على معالجة قرارات المجلس بشأن عمليات حفظ السلام بموجب القرار ٢٦٢/٧٠ وتبناها بمزيد من التفصيل في التقارير المقبلة لمجلس الأمن.

السيدة رودريغيث أباسكال (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يرحب وفد بلدي بعقد جلسة اليوم لمناقشة التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة عن الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٥ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (A/71/2).

وتأسف كوبا لأن هذا التقرير، على غرار السنوات السابقة، هو مجرد سرد وصفي لاجتماعات وأنشطة وقرارات المجلس، في

وعلاوة على ذلك، من المستصوب أيضاً أن يتضمن التقرير فرعا بشأن مشاريع القرارات أو تداوير المجلس التي جرى التصويت عليها مرارا وتكرارا، ولم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها، من أجل تعزيز قدر أكبر من المساءلة الدولية في مجال صون وحفظ السلام والأمن.

وبشأن هذه النقطة السابقة، دأبت المكسيك بنشاط، بالاشتراك مع فرنسا، على تعزيز التقييد الطوعي لاستخدام حق النقض من قبل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وعمل كلا البلدين معا منذ أكثر من سنتين، من أجل الحفاظ على الزخم في هذه العملية، التي نأمل أن تؤدي إلى بروز اتفاق جماعي طوعي بين الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس على تحقيق هذا الهدف.

إن حق النقض ليس امتيازاً، ولكنه مسؤولية تقع على عاتق الدول الدائمة العضوية في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ونحن نقر بأن الإمكانية الوحيدة القابلة للتطبيق والواقعية لتقييد استخدامه، تكمن في تنظيم استخدامه من خلال تحديد الاستثناءات. ولذلك، ندعو البلدان التي لم تفعل ذلك بعد، بما في ذلك الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن، إلى المشاركة في دعم هذه المبادرة الفرنسية - المكسيكية.

ونرحب بحقيقة أن مجلس الأمن يتناول المسائل التي تهم المجتمع الدولي، والمكسيك، من خلال المناقشات العلنية والمفتوحة، ليس باعتبارها وسيلة للإسهام في الاندماج والتفاعل بين المجلس وبقية الأعضاء فحسب، بل أيضاً بوصفها أداة للإسهام في تحقيق الشفافية والمشروعية والتشجيع على المزيد من الفعالية.

وفي حالة عمليات حفظ السلام، بوصف المكسيك أحد البلدان المساهمة بقوات، فإنها مقتنعة بأن التكييف المستمر للعمليات من أجل التصدي للتحديات الجديدة والنماذج

المنصوص عليها في الميثاق وأن يتقيد بجميع قرارات الجمعية العامة، وهي الهيئة الرئيسية للتداول وصنع السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة. ويجب أن ينتهي الاتجاه السائد لمجلس الأمن من النظر في المسائل وتولي المهام التي لا تخصه، وهو بذلك يغتصب الدور المسند إلى الهيئات الأخرى، ولا سيما الجمعية العامة. ونشدد على ضرورة إقامة التوازن السليم بين الفروع الرئيسية للأمم المتحدة، وفقاً للميثاق.

ولن يصبح أي إصلاح للأمم المتحدة، بما في ذلك الذي يتم الترويج له في الوقت الراهن، فعالاً أو حقيقياً دون إجراء عملية إصلاح شاملة لمجلس الأمن. إن المطلوب على وجه الاستعجال هو مجلس أمن يتسم حقاً بالشفافية والتمثيل والديمقراطية والكفاءة.

السيدة خاكيث أواكوخا (المكسيك) (تكلمت

بالإسبانية): إن الشفافية والمساءلة في العلاقات بين مجلس الأمن والجمعية العامة، وفقاً لسلطات الجمعية المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، هما مبدآن لا غنى للمجلس عنهما للتواصل مع الأعضاء الآخرين في المنظمة. إن تعزيز العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن هو حاجة أساسية وحيوية لمواجهة التحديات العالمية في صون السلم والأمن الدوليين بطريقة فعالة ومنسقة.

وعلى الرغم من أن تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة في السنوات الأخيرة قد تحسّن تحسناً كبيراً، فإن هناك مجالات يلزم فيها إحراز مزيد من التقدم. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يكون محتوى التقرير أقل اتساماً بالطابع الوصفي كما ينبغي أن يركّز، بخلاف ذلك، على تشجيع الممارسة الحقيقية للتفكير في الأمور من جانب الجمعية العامة. وسيكون من المفيد جداً تقديم تقارير خاصة إلى الجمعية العامة على أساس مواضيعي بشأن القضايا ذات الاهتمام الدولي التي تمسّ صون السلام والأمن الدوليين.

لقد أوضحت المناقشة السنوية بشأن تقرير مجلس الأمن من بين الطقوس المعتادة، لكن وأنا أصفها بذلك، ليس في نيتي التقليل من أهميتها. والطقوس هامة حقا في المنظمات، ولا سيما في منظماتنا. ومن وجهة نظر سنغافورة، تشكل هذه المناقشة السنوية، فرصة لأعضاء الأمم المتحدة للتعليق على عمل مجلس الأمن. وتحدد هذه المناقشة السنوية، النقطة الهامة المتعلقة بوجود صلة بين عمل الجمعية العامة ومجلس الأمن، وبأن مجلس الأمن لا يعمل في عزلة. وأود أيضا أن أعرب عن خيبة أملي إزاء اتخاذ قرار بعقد هذه المناقشة اليوم في وقت متأخر للغاية. كما وضع التقرير في صيغته النهائية، وعمم في وقت متأخر جدا. مما لا يتيح للدول الأعضاء سوى القليل جدا من الوقت للإعداد لإجراء مناقشة جادة وموضوعية. ذكرت من قبل أن هذه المناقشة قد أصبحت من الطقوس المعتادة، ولكن علينا أن نجعلها من الطقوس المفيدة. ولا بد أن نتيح للأعضاء ما يكفي من الوقت لدراسة الوثائق بحيث يمكنها الاستعداد للإسهام بشكل بناء. وإذا لم تمنح الدول الأعضاء الوقت الكافي، فسوف يصبح حقا طقسا بلا معنى، ومن المؤكد أننا لا نرغب في ذلك، لا في الجمعية العامة ولا في مجلس الأمن.

واسمحوا لي الآن تقديم بعض التعليقات بشأن مضمون التقرير.

وفي رأينا، يقدم التقرير استعراضا عاما جيدا لأنشطة المجلس خلال الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٥ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ونرحب بمواءمة التقرير مع التقويم السنوي. ونود أن ندلي ببعض الاقتراحات لتحسين محتوى التقرير بحيث يمكن أن يساعد أعضاء المجلس، فضلا عن العضوية الأوسع والمجتمع الدولي، على تقييم عمل المجلس وفعالته في معالجة الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

أولا، يمكن أن يكون التقرير السنوي، أكثر اتساما بالطابع التحليلي وأكثر توفرا على المعلومات. وبدل مجرد التعداد الوقائي

المتعلقة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين لا يزال أبرز أداة سياسة رمزية للأمم المتحدة للتصدي لهذه التحديات.

ومن الأمثلة الواضحة في هذا الصدد، إغلاق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، لتمهيد الطريق لكي تحل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي محلها. ويشير ذلك إلى التطورات الإيجابية للحالة في ذلك البلد، ويدل على الجهود الهامة التي يجري الاضطلاع بها بالاشتراك بين الأمم المتحدة وحكومة هايتي لتحقيق الاستقرار والأمن في البلد، الأمر الذي سيضمن إقامة الأساس لإحلال السلام المستدام والدائم، ويضمن تحقيق هايتي بشكل فعال أهداف التنمية المستدامة. وبالمثل، فإننا نشير إلى التنسيق بين مجلس الأمن والحكومة الكولومبية ودعم المجتمع الدولي، للعملية السلمية في ذلك البلد، الذي يعد مثالا للإرادة السياسية والتعاون الذي ينبغي لنا جميعا أن نأخذه بعين الاعتبار.

وأخيرا، ترحب المكسيك بالاهتمام الذي يولييه مجلس الأمن للتحويل النمطي الذي يمثله مفهوم السلام المستدام، وتنفيذه الذي من شأنه إعادة توجيه عمل الأمم المتحدة على نحو يتسم بالاتساق والشمول على نطاق المنظمة، في اتجاه نهج أكثر تطورا، وموجه بشكل أكبر صوب تحقيق النتائج من خلال بناء القدرات والأدوات اللازمة لمعالجة النزاعات في كل مرحلة من مراحل الصراعات ومنع نشوبها من خلال التركيز على أسبابها. إن المكسيك تتأس مجموعة الأصدقاء المعنية بالحفاظ على السلام، التي تضم ٣٦ بلدا من مناطق مختلفة، ولديها مصلحة مشتركة في تنسيق الجهود الرامية إلى مواصلة التفكير بشأن المسائل الشاملة، وفهم وتنفيذ مفهوم السلام الدائم في الأمم المتحدة، في الأجل الطويل.

السيد غفور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): إننا نشكر أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة على إعداد التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/71/2). كما أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن، الممثل الدائم لمصر، على عرضه للتقرير في وقت سابق من هذا الصباح.

الأعضاء الدائمين، لا تزال ناقصة. فما سبب ذلك؟ وفي الوقت الذي نسعى فيه لتحقيق المزيد من الانفتاح والشفافية في عمل الأمم المتحدة، نستغرب أن بعض البلدان التي كان لها شرف الخدمة في المجلس - بما في ذلك بعض الدول التي انتهت مدة ولايتها - لم تنشر تقييمات رئاستها بعد.

ثالثا، وعلى مستوى أوسع، نعتقد أنه يمكن تحسين التقرير السنوي عن طريق مواءمته مع مرجع ممارسات مجلس الأمن على نحو أفضل. والمرجع يوفر ذاكرة مؤسسية لممارسات مجلس الأمن المتطورة. ومن المؤكد أنه ستكون هناك فائدة أكبر في مواءمة جدولتي هاتين الوثيقتين الزميتين والاستفادة من المنظور التاريخي الذي يمكن أن يوفره المرجع للتقرير السنوي. ومن شأن ذلك أن يعطي العضوية فكرة أفضل عن كيفية تطور الولايات، وفهما للكيفية التي استجاب بها المجلس لحالات معينة، وطريقة لتقييم أثر المجلس وفعاليته على مر الزمن. وتحقيقا لهذه الغاية، يسرنا أن نلاحظ أن المجلس يقوم باستعراض واستكمال المذكرة الرئاسية S/2010/507 لإدراج مقترحات وأفكار جديدة بشأن الكيفية التي يمكنه بها تحسين عمله. ونحن نتطلع إلى اعتمادها وتعميمها في أقرب وقت ممكن. إن مسألة أساليب عمل المجلس، ولا سيما الجهود الجارية لتحسين الشفافية والفعالية، مسألة هامة بالنسبة للعديد من البلدان، ولا سيما الدول الصغيرة. ونأمل أن يأخذ أعضاء المجلس هذه المهمة على محمل الجد، وأن يواصلوا العمل لجعل المجلس أكثر انفتاحا وشفافية وكفاءة وفعالية.

أخيرا، نلاحظ من التقرير السنوي بأنه لم تقعد جميع الهيئات الفرعية التابعة للمجلس جلسات رسمية. وفي رأينا، ينبغي أن تقعد كلها جلسة رسمية واحدة على الأقل في السنة. والغرض من هذه الاجتماعات هو إعطاء الفرصة لكل هيئة فرعية لتقدم تقريرا عن نتائج عملها خلال السنة إلى أعضاء الأمم المتحدة كافة. ونرى أن هذا بدوره سيعزز الشفافية في عمل المجلس.

والتقرير السنوي لمجلس الأمن، وجلسة اليوم العامة، هما من السبل الهامة التي يمكن لعموم أعضاء الأمم المتحدة أن يقدموا

للجلسات المعقودة، والقرارات والبيانات المعتمدة وعدد البعثات التي نُظمت، نعتقد أنه ينبغي بذل جهد أكبر من أجل التوصل إلى خطاب أكثر اتساما بالطابع التحليلي. فعلى سبيل المثال، كم أمضى المجلس من الوقت على كل موضوع من المواضيع خلال الفترة المشمولة بالتقرير؟ وكم عدد الوثائق التي تم إصدارها وما هي مواضيعها؟ وإلى أي حد تم تنفيذ أحكام قرار من القرارات الجديدة المعتمدة؟

ومن المفيد أيضا الحصول على موجز للنتائج التي تحققت، إن وجدت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتكمن إحدى السبل للقيام بذلك، في مقارنة الأوضاع في بداية ونهاية الفترة المشمولة بالتقرير بخصوص كل فرع من فروع التقرير. وما هي التطورات الرئيسية التي حصلت على سبيل المثال؟ وما هو أثر ١٠٢ من قرارات المجلس، و ٣١ بيانا رئاسيا، و ١٥٠ بيانا صحفيا. إن ولاية المجلس تكلف الجمعية العامة بين ٧ و ٨ بلايين دولار كل عام. وما هي النتائج الموضوعية الرئيسية لتلك النفقات على قرارات المجلس؟ وهل أدت عملياته إلى تحسين ملموس على أرض الواقع؟ على الأقل، ما هو تقييمنا للتقدم المحرز في مجال تحسين الحالة الميدانية؟ إن للجمعية العامة الحق في أن تعلم، وللمجتمع الدولي الحق في أن يعلم. ونشجع المزيد من التفكير بشأن المؤشرات والمعايير المرجعية لقياس أداء المجلس في الاضطلاع بمسؤوليته فيما يخص مواجهة الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

ثانيا، ينبغي أن يكون التقرير السنوي أكثر اكتمالا وشمولا. وينبغي لكل رئيس لمجلس الأمن أن يكمل تقارير التقييم الشهرية وأن يعممها كجزء من عملية وضع الصيغة النهائية للتقرير السنوي. وتنص الفقرة ٨ من التقرير على أنه يمكن الاطلاع على هذه التقييمات الشهرية على الإنترنت. ونلاحظ أنه لم يتم تحميل سوى خمسة تقارير خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأن التقارير الواردة من ١٢ عضوا من أعضاء المجلس، بمن فيهم أربعة من

والثانية عام ٢٠١٧. إن القرار ٢٣٠٧ (٢٠١٦) والبعثة السياسية الخاصة التي اعتمدت في تموز/يوليه مثالان ملموسان على نتائج جهود المجلس الدؤوبة من أجل السلام. نأمل أن يكون إجراء تحليل لذلك في التقرير السنوي القادم مفيدا لسائر البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام. ونشكر مجلس الأمن مرة أخرى على العرض الذي قدمه اليوم، ونأمل أن نرى في السنوات القليلة المقبلة، احتياجاتنا، بوصفنا دولا أعضاء، بقدر أكبر من الشفافية والتحليل والالتزام بالمقاصد التي ننشأها جميعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/71/2؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند ٢٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٣ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروع القرار (A/71/L.83)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نمضي قدما، أود أن أدخل التصويبات التالية على مشروع القرار A/71/L.83 بغية العودة إلى الصياغة التي تم الاتفاق عليها خلال المفاوضات. في السطر الأول من الفقرة ٧ من المنطوق، تضاف عبارة "الحكومي الدولي" بعد عبارة "المؤتمر الرفيع المستوى". ينبغي ضم الفقرة ٨ (أ) من المنطوق إلى الفقرة ٨ من المنطوق لتشكّل

بموجبها إسهاماتهم وآرائهم بشأن عمل المجلس. لقد قدمنا اقتراحاتنا بهدف المساعدة على تحسين الشفافية والانفتاح في ذلك العمل. ونأمل، بالتالي، أن يساعد ذلك على تحقيق المزيد من المساءلة واتخاذ إجراءات أكثر فعالية من جانب مجلس الأمن. ويحدونا الأمل في أن يعمل أعضاء المجلس الذين يستمعون لهذه المناقشة على تحسين مضمون التقرير السنوي وصيغته في العام المقبل. إن تحسين انفتاحه وشفافيته ينبغي أن يكون مسعى مشتركا علينا أن نضطلع به جميعا، وينبغي لنا أن نسعى جميعا جاهدين لجعل هذه الطقوس السنوية طقوسا موضوعية وهادفة.

السيدة ميخيا بيليث (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أولا أن أعرب عن شكري على عرض التقرير (A/71/2) عن الأشهر الـ ١٧ الماضية من عمل مجلس الأمن، الذي سيصبح من الآن فصاعدا تقريرا سنويا فعليا، وأعتقد أنه سيوفر لنا تحليلا أكثر تعمقا محتواه. إن التقرير الذي قدمته لنا اليوم الرئاسة المصرية للمجلس قد بدأ يأخذ في الاعتبار التوصيات الصادرة عن العديد من الدول الأعضاء فضلا عن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الجلسات والمناقشات بشأن أساليب عمل المجلس من حيث صلتها بمضمون التقرير، الذي يتجه نحو قدر أكبر من الشفافية والمساءلة والوضوح التي نحتاج إليها في هذا العرض، وهي مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للجمعية العامة. ومع ذلك، نأمل أن يكون هناك في السنوات المقبلة مزيد من التحليل وقليل من الوصف، مع وجود عناصر من شأنها أن تعطي فكرة على مهمة المجلس الأساسية المتمثلة في السعي إلى صون السلم والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

أما فيما يتعلق بما ورد في التقرير بشأن بلدي، أود أن أعرب عن شكر كولومبيا للدعم المتواصل من مجلس الأمن لعملية السلام لدينا من خلال بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، التي نوقشت في التقرير، ولبقية العملية، التي أثق بأنها ستدرج في التقرير المقبل لمجلس الأمن فيما يتعلق بالتقدم الذي أحرزته البعثتان الخاصتان الأولى

القرار ٣١٨/٧١، الذي يحدد طرائق عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ونود أن نشكر الأرجنتين على عرضها السخي بتغطية التكاليف المرتبطة بمؤتمر عام ٢٠١٩ المزمع عقده في بوينس آيرس.

ونود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة، مع ذلك، لنشرح بإيجاز موقفنا بشأن القضايا الرئيسية، على النحو المبين أثناء العملية التفاوضية، وتمشياً مع جهود الإصلاح التي يضطلع بها حالياً الأمين العام والدول الأعضاء.

وتتناول هذه المسائل مسألة الإصلاح المركزية: مناقشة الكيفية التي ينبغي بها للأمم المتحدة أن تنشر مواردها المحدودة على أحسن وجه لتلبية الاحتياجات الحرجة والآخذة في التوسع في العالم. وما زلنا نعتقد أن أولويتنا يجب أن تكون هي تحسين حياة الناس. ويجب علينا، بوصفنا دولاً أعضاء، أن نحسن أداءنا في جهودنا للحد من الإنفاق على الاجتماعات والمؤتمرات والممارسات العقيمة. وقد أعرنا طوال عملية التفاوض عن شواغل خطيرة بشأن بندين في القرار لا نعتقد أنهما الاستخدام الأكفأ لمواردنا المحدودة.

إن المفاوضات الحكومية الدولية من أجل التوصل إلى نتيجة متفق عليها وإمكانية الاجتماعات السنوية للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ستتطلبان إنفاق موارد الأمم المتحدة والدول الأعضاء على المفاوضات التي كان يمكن تحويلها إلى الناس المحتاجين في البلدان النامية. ونعتقد أن هذه شواغل مشروعة في ضوء مبادرة الأمين العام للإصلاح، والتي تهدف إلى تعزيز الكفاءة والفعالية والنتائج في جميع أنشطة الأمم المتحدة.

ونعتقد بالإضافة إلى ذلك أن الشفافية والمساءلة في الأمم المتحدة في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب أمر بالغ الأهمية. ونرحب بالجهود الرامية إلى جعل الإجراءات البيروقراطية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب لدى الأمم المتحدة أكثر

فقرة واحدة ويصبح نصها عندئذ كما يلي: "تدعو سائر الجهات صاحبة المصلحة المعنية"، مع عدم تغيير بقية الفقرة.

وبالتالي، سيعاد ترقيم الفقرة ٨ (ب) لتصبح ٨ (أ). كما تُضاف كلمة "تدعو" قبل عبارة "المنظمات غير الحكومية". وعلاوة على ذلك، تضاف كلمة "حكومي دولي" إلى عبارة "المؤتمر الرفيع المستوى". وتصبح الفقرة على الشكل التالي:

"تدعو المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى التسجيل لدى الأمانة العامة من أجل المشاركة في المؤتمر الحكومي الدولي الرفيع المستوى".

وسيعاد ترقيم الفقرة ٩ لتصبح ٨ (ب)، ويتم إعادة ترقيم الفقرات اللاحقة. وفي الفقرة الجديدة ٨ (ب) تضاف كلمة "مقترحة" إلى السطر الثاني قبل الأخير بحيث يصبح كما يلي: "إحالة القائمة المقترحة إلى الدول الأعضاء"، وهلمّ جرّاً.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/71/L.83، المعنون "مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب"، بصيغته المصوّبة شفويّاً.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/71/L.83 بصيغته المصوّبة شفويّاً؟

اعتمد مشروع القرار A/71/L.83، بصيغته المصوّبة شفويّاً، (القرار ٣١٨/٧١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تُدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كيمبل (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): انضمت الولايات المتحدة إلى توافق الآراء لاتخاذ

السيدة ليند (إستونيا) (تكلمت بالإنكليزية): يرحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه باتخاذ قرار اليوم ٧١/٣١٩، والذي يحيل مشروع الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص من أجل اعتماده في الاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر. ويود الاتحاد الأوروبي في البداية أن يُثني على العمل المتفاني للممثلين الدائمين بلجيكا وقطر بصفتهم وسيطي المشاورات التي أمنت هذه النتيجة الإيجابية. يشكل مشروع الإعلان السياسي أساساً على نطاق واسع للجهود المنشّطة الرامية إلى القضاء على الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك عن طريق إبراز روابط واضحة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومعالجة الطلب الذي يقوم عليه ذلك الأمر وضمان دعم الضحايا واحترام حقوقهم الإنسانية.

وكما يؤكد مشروع الإعلان، فلا بد من اتخاذ إجراءات في العديد من الجبهات، من تنفيذ الصكوك الدولية الرئيسية ووضع الاستراتيجيات الوطنية إلى تركيز الأمم المتحدة على الحالات التي يشتد فيها الضعف، بما في ذلك النزاعات، وضمان خلو عمليات الشراء الخاصة بها من الاتجار.

وعلى الرغم من هذه العناصر الإيجابية، كان الاتحاد الأوروبي يأمل بأن يتضمن الإعلان إشارات أقوى إلى التوصيات التي قدمها فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنه يجب تعبئة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لضمان زيادة الفعالية في تنفيذ خطة العمل العالمية، بما في ذلك الحكومات، والمنظمات الإقليمية والدولية، والمجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والقطاع الخاص. وكنا لنود في ذلك الصدد أن نرى مزيداً من الصياغة المتينة بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الإعلان السياسي. وعلاوة على ذلك، فإننا لا نعتبر النص النهائي المتعلق بهذه المؤسسات باعتباره سابقة مقنعة.

ويود الاتحاد الأوروبي أيضاً أن يشجّع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إيلاء الاهتمام بالتشجيع المدرج في قرار

كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة الصادر في السنة الماضية (A/RES/70/222).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت.

وأود أن أعرب عن خالص شكري للسفير أدونيا أيببار ممثل أوغندا، رئيس اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، لأنه أرسى باقتدار أسس المشاورات المعقدة حول هذه المسألة الهامة، وكذلك لمكتب اللجنة الرفيعة المستوى على دعمهم الثابت في جميع المراحل. كما أشكر جميع الدول الأعضاء على إسهاماتها القيمة في التوصل إلى اتفاق بشأن القرار ٣٠٢/٧٠.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣ من جدول الأعمال.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال (تابع)

منع الجريمة والعدالة الجنائية

مشروع القرار (A/71/L.81)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/71/L.81، المعنون "مشروع الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/71/L.81؟

اعتمد مشروع القرار A/71/L.81 (القرار ٣١٩/٧١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

اتساقاً في جميع الركائز الثلاث للأمم المتحدة. ونتطلع إلى موافاتنا بالمعلومات عن جهود الأمين العام. ونحن على استعداد لتقبل الأفكار المتعلقة بكيفية تعزيز الفريق المشترك بين الوكالات.

رابعا، إن الإجراءات المتسقة التي تتخذها الأمم المتحدة ضرورية إلا أنها ليست كافية. ففي نهاية المطاف يتعين على الدول الأعضاء نفسها أن تتخذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بأفة الاتجار بالأشخاص، ويعتمد هذا بدوره على القيادة السياسية. ولذلك السبب ستولي رئيسة وزراء بلدي اهتماما كبيرا للاتجار بالبشر والعمل القسري والرق المعاصر خلال الأسبوع الرفيع المستوى من الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. وتأمل المملكة المتحدة في الاستفادة من الحضور الجماعي لقادة العالم لإحداث الشعور بالمزيد من إلحاح هذه المسائل. ونأمل أن يؤدي هذا إلى إثارة الزخم اللازم قبل موعد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بخطة العمل العالمية المقرر عقده في الأسبوع المقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص شكري للسفيرة علياء أحمد بن سيف آل ثاني، ممثلة قطر والسفير مارك بيكستين دي بويتسويري، ممثل بلجيكا، الميسرين المشاركين للمشاورات غير الرسمية، اللذين أبديا قدرة هائلة وصبرا في تسيير المناقشات وإجراء المفاوضات المعقدة بشأن مشروع الوثيقة الختامية. وأشكر أيضا جميع الدول الأعضاء على إسهاماتها القيّمة في التوصل إلى اتفاق على مشروع الوثيقة الختامية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٠٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

الطرائق الخاصة بالاجتماع الرفيع المستوى للنظر في أن تتضمن وفودها ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وإنفاذ القانون، والمجتمع المدني، والناجين من الاتجار والقطاع الخاص.

وفي الختام، أود أن أؤكد للجمعية أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عازمون على تكثيف إسهاماتهم في الجهود العالمية الرامية إلى التصدي لآفة الاتجار، بما في ذلك من خلال مساعي السياسات والتمويل، ونتطلع إلى نجاح الاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر وإلى جلب قوة دفع إضافية لجهودنا الجماعية في هذا المجال.

السيد ويلر (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد المملكة المتحدة تأييداً تاماً بيان الاتحاد الأوروبي. وأود بصفتي الوطنية التأكيد على النقاط الأربع التالية.

أولاً، إن الاتجار بالأشخاص يمثل مشكلة عالمية تتطلب استجابة عالمية. وفي هذا الصدد، تؤيد المملكة المتحدة خطة عمل عالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وترحب بهذا الإعلان السياسي. ويسعدنا بصفة خاصة أن الإعلان يحدد استجابة شاملة، ويقيم الروابط مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويشمل تركيزاً واضحاً على النزاعات.

ونرحب بالمزيد من المناقشة بشأن كيفية المضي قدماً من الناحية العملية بهذه التدابير.

ثانياً، نأمل أن تواصل الدول الأعضاء العمل مع الخبراء. فعلى سبيل المثال، اقترح فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص تكليفه بتولي مهمة التعاريف، غير أن هذه التوصية العملية لم ترد في الإعلان السياسي الختامي للأسف. ويحدونا الأمل في إعادة النظر في مثل هذه الأفكار في العمليات المقبلة.

ثالثاً، تدعو خطة العمل إلى تحسين التنسيق، ومن المهم للغاية أن نواصل، بصفتنا دولاً أعضاء، تعزيز استجابة أكثر